

مزايا العملة بين وفرة الموارد النقدية واستقرار سعر الصرف

رباب ناظم خزام العكيلي* و أ.م.د. أحمد صبيح عطية**
**جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

خلاصة

تعد السياسة النقدية إحدى أهم السياسات الاقتصادية ذات الأثر الفاعل في التأثير على النشاط الاقتصادي على اختلاف أدواتها المباشرة وغير المباشرة والنابعة من الفلسفة الاقتصادية للدولة.

وتختلف أهمية السياسة النقدية من نظام اقتصادي إلى آخر , ومن بلد إلى بلد آخر في النظام الاقتصادي نفسه , وهذا الاختلاف تحكمه مجموعة من العوامل حسب البيئة المحيطة التي تمارس بها عملها , فضلاً عن ما تمتلكه من صلاحيات لممارسة مهماتها الأساسية لتحقيق قدر من الاستقرار في مستويات سعر صرف العملة المحلية والمستويات العامة للأسعار من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

Abstract

Monetary policy is one of the most important economic policies that play active role which effects on economic activity through what have indirect and direct tools that rise from the economic philosophy of the state. Importance of monetary policy differs from the economic system to another and one country to another in the same economic system, this difference is based on a set of factors according to the surrounding environment that exercise it work, as well as what have validities to exercise its basic functions to achieve specific level of stability in local currency and price levels of the exchange rate in order to achieve economic stability.

المقدمة

تأثرت السياسة النقدية في العراق بالظروف والأحداث السياسية غير المستقرة التي مر بها البلد المتمثلة بالحرب العراقية_الإيرانية وحرب الخليج ، وما أعقبها من فرض عقوبات اقتصادية خانقة قادت إلى انتهاج سياسات اقتصادية طارئة لمعالجة الاختلالات البنوية التي رافقت الحصار الاقتصادي , توسعت خلالها السياسة المالية وفرضت هيمنتها بشكل كبير على السياسة النقدية التي أفرطت بدورها في الإصدار النقدي الجديد ، وانخفض خلالها سعر صرف

الدينار العراقي وظهرت موجات من التضخم الجامح والذي ادى إلى انخفاض المستوى المعيشي للمجتمع .

وبعد عام 2003 بدأت تظهر ملامح جديدة للسياسة الاقتصادية كانت أهمها حصول البنك المركزي على استقلاليته ، التي قاد من خلالها السياسة النقدية بشكل ايجابي انعكست على تحسين سعر صرف الدينار العراقي وضبط ايقاع السياسة النقدية بما يتلاءم والظروف الاقتصادية للعراق.

أهمية البحث

إن السياسة النقدية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خصوصاً , إذ كانت متناغمة مع السياسة المالية , ويبرز سعر الصرف بوصفه أحد أهم الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في تحقيق أهدافها , وقد كان لمزاد العملة الذي انتهجه البنك المركزي العراقي بعد نيئة الاستقلالية أثراً بارزاً في تحقيق استقرار سعر الصرف للدينار العراقي.

مشكلة البحث

على الرغم من الآثار الإيجابية التي تركها مزاد العملة الذي انتهجه البنك المركزي العراقي، والمتمثلة بتحسين سعر صرف الدينار العراقي , إلا أن له آثار سلبية تمثلت في استنزاف الاحتياطيات الأجنبية وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط الخام والتي تُعد المصدر الأساس للإيرادات العراقية من الدولار.

فرضية البحث

إن مزاد العملة الذي يتبعه البنك المركزي العراقي من شأنه أن يحقق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي بوصفه أحد أدوات السياسة النقدية , وعليه فإن ذلك ينعكس على استقرار متغيرات الاقتصاد العراقي المتعلقة بسعر الصرف ضمن مربع كالدور السحري .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف للدينار العراقي , ومن ثم تأثيرها على متغيرات الاستقرار الاقتصادي ضمن مربع كالدور مع التركيز على سياسة مزاد العملة الأجنبية والبدائل التي يمكن استخدامها للحد من تناقص العملات الأجنبية نتيجة لانخفاض أسعار النفط .

المبحث الأول

مزداد العملة الأجنبية في العراق وعلاقته بالاستقرار الاقتصادي

أولاً: مزاد العملة والبنك المركزي العراقي

يقصد بمزاد العملة الأجنبية " ذلك الأسلوب الذي يستعمله البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة والحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي والمستوى العام للأسعار ، وذلك بسبب ارتباط سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار بصورة مباشرة"⁽¹⁾.

بدأ العمل بهذه الأداة في نهايات عام (2003) وتحديداً (2003/10/4) بسبب الظروف القاسية التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية وعمليات الإصدار النقدي الواسع

التي أدت إلى انخفاض القوة الشرائية للمجتمع وما نتج عن اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي ووجود العملات الصعبة دون أن يكون هناك خطط هادفة لاستغلال الإيرادات العامة للحكومة , فجاء العمل بهذه الأداة ولا يزال مستمراً حتى نهاية مدة الدراسة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. يُعد مزاد العملة الأجنبية وسيلة لتطبيق للأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية وذلك من أجل السيطرة على السيولة وتحقيق التوازن بين عرض النقد في السوق النقدية من أجل ضبط السيولة النامية عن طريق التعقيم (Sterilization) وتوفير فرص للاستقرار المالي والمناخ المناسب للاستثمار.
 2. تُعد أداة تدخل مباشرة من أجل تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق سعر صرف توازني , وهذا بدوره ينعكس بصورة إيجابية على المستوى العام للأسعار وخاصة على مدخلات الإنتاج والسلع النهائية المستوردة.
 3. تمكن مزاد العملة الأجنبية من توحيد وتجانس أسعار الصرف للدينار العراقي عن طريق اشباع السوق العراقية بالعملة الأجنبية بعدما كانت أسعار الصرف تصل إلى (11) سعر صرف قبل عام (2003)⁽²⁾.
 4. مساهمة مزاد العملة الأجنبية في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة من خلال تحسين قيمة الدينار العراقي , وهذا بدوره ينعكس على القيمة الحقيقية للدخل.
 5. أنه وسيلة ومصدراً لتمويل التجارة الحكومية وتمويل تجارة القطاع الخاص لاستيراد السلع والخدمات للسوق العراقية , وتتراوح احتياجات القطاع الخاص سنوياً من (8-12) مليار دولار⁽³⁾.
 6. قدرة مزاد العملة على توفير احتياطات بالعملة الأجنبية التي فاقت ما خصصه صندوق النقد الدولي والبالغ (10) مليار دولار , وذلك من أجل تحقيق الاستقرار لقطاع المعاملات الخارجية وتكوين احتياطي من العملة الأجنبية لتغطية الاستيرادات لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.
 7. قدرة مزاد العملة على استخدامه كسوق مركزي للصرف من خلال أشاره سعر الصرف الذي ترغب به السياسة النقدية واستخدامه كمثبت أسمى (nominal anchor) للتوقعات التضخمية ضمن السياسة النقدية لتحقيق استقرار سعر الصرف.
- ومن أجل التعرف على تطورات مزاد العملة الأجنبية وتحليل وضعه النقدي , يمكن متابعة الجدول (1) الذي يبين مبيعات المزاد عبر البنك المركزي العراقي من الدولار للمدة (2003/10/4) لغاية (2013/12/30) , فيلاحظ أن الكميات المباعة من الدولار الأمريكي نقداً وحواله بما يقارب (293) مليون دولار لعام (2003) , إذ تم البيع خلال اليوم الأول للمزاد بسعر (1975) وكان السعر في السوق يعادل (2180) , أما خلال يوم (10/16) تم البيع بسعر (1930) وهذا اليوم يمثل يوم استبدال العملة العراقية بعملة جديدة, ثم ارتفعت الكميات المباعة من الدولار في مزاد العملة للبنك المركزي العراقي إلى مقدار (6008) مليون دولار عام (2004) ؛ إذ باع البنك المركزي خلال اليوم الأول لسنة (2004) مقدار (2.010) مليون دولار , وخلال (10/ كانون الثاني) باع البنك المركزي العراقي ما يعادل (20) الف دولار, واستمرت الزيادة بمبيعات البنك المركزي لعام (2005) بمعدل نمو سنوي نسبته (74.15%) عن السنة السابقة وبكميات مباعة مقدارها (10463) مليون دولار , وسجل عام (2006) زيادة نسبتها (6.80%) وبكميات مباعة من الدولار في مزاد العملة الأجنبية بمقدار (11175) مليون دولار ,

وبلغت المبيعات للبنك المركزي لعام (2007) مقدار (15980) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (42.99%) , ثم ارتفعت المبيعات للبنك المركزي العراقي من الدولار في المزاد لعام (2008) بنسبة (61.88%) عن السنة السابقة بمبلغ (25869) مليون دولار , وشهد عام (2009) ارتفاعاً في الكميات المباعة من الدولار في المزاد إذ بلغت (33992) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي نسبته (31.40%) , أما ما شهده عام (2010) من تطورات بمقدار الكميات المباعة بلغت (36171) مليون دولار , بمعدل نمو سنوي نسبته (6.41%) , وواصلت مبيعات البنك المركزي بالارتفاع إذ سجلت قيمة مقدارها (39798) مليون دولار بمعدل نمو سنوي نسبته (10.02%) في عام (2011) , وبلغت المبيعات للبنك المركزي العراقي مقدار (48649) مليون دولار في عام (2012) بمعدل نمو سنوي نسبته (22.23%) , واستمرت الارتفاعات لتسجل قيمة مقدارها (53231) خلال عام (2013) وبمعدل نمو سنوي نسبته (9.41%).

جدول (1): مبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية في مزاد العملة الأجنبية (مليون دولار)

السنة	مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية في مزاد العملة (1)	معدل النمو السنوي من المبيعات % (2)
2003	293	---
2004	6008	1950.51
2005	10463	74.15
2006	11175	6.80
2007	15980	42.99
2008	25869	61.88
2009	33992	31.40
2010	36171	6.41
2011	39798	10.02
2012	48649	22.23
2013	53231	9.41

المصدر:

- الأعمدة (1) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , نشرات سنوية متفرقة.
- الأعمدة (2) من عمل الباحثين.

وهذه الارتفاعات المستمرة لمبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد العملة الأجنبي تعود إلى أسباب عدة أهمها:

1. العمليات التي تحدث في سوق الصرف الأجنبي وتشمل (عمليات المضاربة – عمليات الصرف الأجل والعاجل – عمليات المراجعة).
2. ارتفاع معدلات التضخم وتدهور الأمن وضعف البنى التحتية أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج , إذ بلغت حجم رؤوس الأموال المدفوعة إلى الخارج أعلى قيمة لها سنة (2009) ما يعادل (4358.3) مليار دولار⁽⁴⁾.
3. توجه الكثير من المدخرين إلى الادخار بالدولار كونه مخزناً أكثر أماناً للقيمة من الدينار العراقي خصوصاً بعد انخفاض سعر برميل النفط الذي يُعد رافداً أساسياً في توفير العملات الأجنبية لمزاد العملة.

4. التحويلات الخاصة التي تشمل تحويلات الأفراد والمؤسسات (الثقافية – الخيرية – الدينية) النقدية والعينية منها , فضلاً عن التحويلات الخاصة بالمواريث والمهجرين والوصايا , إذ بلغت التحويلات الخاصة ومن ضمنها تحويلات العاملين لسنة (2004) ما يعادل (375.5) مليون دولار أما أجمالي المنح فقد بلغ (2350) مليون دولار⁽⁵⁾, وفي عام (2013) بلغت التحويلات الخاصة ومن ضمنها تحويلات العاملين (170.4) مليون دولار , وأجمالي المنح سجلت قيمة مقدارها (19.5) مليون دولار للسنة نفسها⁽⁶⁾.

5. اختلال الميزان التجاري الذي يمثل القيم النقدية للصادرات والاستيرادات بسبب الاعتماد على القطاع النفطي وضعف الاعتماد على القطاعات الأخرى الذي أدى إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وخصوصاً عدم قدرته على منافسة السلع المستوردة بشكل رخيص نتيجة سياسة الإغراق التي أتبعها بعض الدول المجاورة مستفيدة من ارتفاع قيمة الدينار العراقي.

6. التسعيرة المغالى فيها للدينار العراقي مقابل الدولار والتي ساهمت بالتوجه نحو زيادة الطلب على الدولار.

7. عدم الرقابة والتدقيق على القطاع المصرفي جعل مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد العملة الأجنبية أكثر عرضة للفساد الإداري والمالي عن طريق هدر الأموال المباعة وضياعها وجعلها خدمة لأهداف أخرى وليست لأهداف الاستقرار الاقتصادي.

8. وجود سوق موازية لصرف الدولار تنشط فيها حركة المضاربات والإخفاقات الاقتصادية والسياسية المؤقتة لتحويلها إلى طلب على الدولار فتتخفف على أثرها قيمة الدينار العراقي لتخلق فارقاً سعرياً مستديماً بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

9. الاتفاقات الدولية بين البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي التي ألتمت من خلالها الاقتصاد العراقي وفقاً للمادة الثامنة على اعتماد حرية التحويل الخارجي ورفع القيود أمام حركة أمواله للمواطنين لتكون هذه الاتفاقات أحد أوجه الاندماج المالي والعالمي.

أن استعمال السياسة النقدية أسلوب مزاد العملة من أجل تحقيق استقرار العملة المحلية من جهة والسيطرة على مناسيب عرض النقد من جهة أخرى , والاستقرار والتوازن بسوق الصرف تحقق حتى منتصف عام (2011) , فالمدة من (2004 – 2010) أصبح (معدل الفجوة) الذي يمثل " الفرق ما بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق نسبة إلى السعر الرسمي " يشكل (0.7%) وعن طريق معدل الفجوة يمكن القول بأن سوق الصرف الخارجي أصبح يتسم بالتوازن خلال هذه المدة . واتسم معدل الفجوة خلال النصف الأول من عام (2011) مقدار (1.6%) و (2.8%) خلال النصف الثاني لنفس السنة , وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن هناك توازناً في السوق, وبلغ معدل الفجوة زيادة نسبتها (6.4%) في التسعة أشهر من سنة (2012) , وهذا بدوره أدى إلى حدوث اختلال في السوق⁽⁷⁾.

وهذا الأمر بطبيعته ينسجم مع الاقتصاد العراقي باعتباره بلد ريعي وطبيعة تدفق العملات الأجنبية المولدة للنشاط الكلي , وتمكنت السياسة النقدية من خلال مزاد العملة من تقليل الفرق ما بين سعر المزاد وسعر السوق للعملة وإشباع السوق بالعملة الأجنبية , وأيضاً السبب المهم وراء تحسن سعر الصرف هو ازدياد احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية التي ازدادت إلى أكثر من (60) مليار عام (2011) , ووصلت أكثر من (70) مليار في عام (2012) , وغير أن الاستقرار بسعر الصرف بقي من النوع الحرج (Critical) وذلك لكون الإيرادات النفطية هي

مصدر العملة الأجنبية ولذلك فهي معرضة لتقلبات السوق النفطية , فضلاً عن وجود موجات من الأفاق العام للدينار العراقي التي تنعكس بشكل طلب على الدولار الأمريكي فتسبب تقلبات مفاجئة في سعر الصرف وهذا ما يحدث في السوق العراقية , لذا فإن الاستقرار الذي تبحث عنه السياسة النقدية ومنه استقرار سعر الصرف عن طريق مزاد العملة يبقى رهينة إيرادات النقد الأجنبي وهذا الأمر لا يحدث إلا بتنوع البنية الإنتاجية في العراق⁽⁸⁾.

ثانياً: مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد العملة وعلاقته بحجم الإيرادات النفطية

سعت الحكومة العراقية من أجل الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار العراقي أن تعمل بأسلوب مزاد العملة الذي كان يرتبط بالإيرادات النفطية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة وباعتبار القطاع النفطي هو المرتكز المهم للاقتصاد العراقي ومصدر للموارد الأجنبية التي تساهم في تطوير القطاعات الأخرى , بعد ما أتم هذا القطاع بالتذبذب خلال المدة السابقة بسبب الحروب التي خاضها العراق من جهة ومن جهة أخرى ضعف استخدام التكنولوجيا في الإنتاج العراقي المتقدمة. وخلال هذه المدة تزايدت الإيرادات النفطية وذلك لأسباب منها⁽⁹⁾:

1. رفع الحصار الاقتصادي عن العراق.
2. زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط أذ بلغت أكثر من (2500000) برميل يومياً.
3. زيادة أسعار النفط التي وصلت إلى (30) دولار للبرميل الواحد خلال عام (2003) , ووصل إلى (103) دولار للبرميل الواحد خلال عام (2013).

وبيين الجدول (2) أن حجم الإيرادات النفطية كانت مرتفعة خلال سنة (2003) أذ بلغت (8295.56) مليون دولار , بيع منها (293) مليون دولار وسجلت نسبة مبيعات البنك المركزي العراقي إلى حجم الإيرادات النفطية (3.53%) , وارتفعت حجم الإيرادات النفطية في سنة (2004) لتبلغ (22431.52) مليون دولار , بيع منها (6008) مليون دولار , وسجلت نسبة مبيعات البنك المركزي إلى حجم الإيرادات النفطية (26.78%) وأن هذا الارتفاع في حجم الإيرادات النفطية جعلت من الاقتصاد العراقي معتمداً على النفط في تمويل الموازنات السنوية والتي تستخدمها الدولة في تنفيذ خططها وجعلت من عملية التنمية مرهونة بتذبذب أسعار النفط في السوق الدولية وهو يُعد مؤثراً خارجياً ليس للعراق التأثير فيه , فضلاً عن محدودية قدرة الاقتصاد العراقي في التصدير التي لا يستطيع استخدامها في زيادة الإيرادات النفطية عند انخفاض الأسعار كما حصل في سنة (2009) بسبب الأزمة المالية العالمية وأيضاً في سنة (2014) بسبب عوامل متعددة منها " التوجه نحو زيادة إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية فضلاً عن انحسار الأسواق بسبب الأزمات الاقتصادية وتباطؤ الاقتصاد الصيني والياباني والهندي التي تُعد من أهم مستوردي النفط في العالم , وهناك من يرى الحرب الاقتصادية بين روسيا وإيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها السياسي والاقتصادي من جهة أخرى"⁽¹⁰⁾.

واستمرت الزيادة في حجم الإيرادات النفطية في سنة (2005) فقد سجلت قيمة مقدارها (26853.99) مليون دولار, بيع منها (10462) مليون دولار على التوالي , أي بلغت نسبة مبيعات البنك المركزي إلى حجم الإيرادات النفطية (38.95%) وهنا سجلت حجم المبيعات قيمة أقل من حجم الإيرادات النفطية أذ أن الدولة كانت مسيطرة على الوضع الاقتصادي وأن حجم الإيرادات النفطية قد غطى الطلب الكلي مما يدل على أن حجم الطلب الكلي كان يحدث بصورة متزايدة .

وبلغت الإيرادات النفطية خلال عامي (2007 - 2008) قيمة مقدارها (41393.82) , (63953.92) مليون دولار على التوالي وهذه الزيادة في حجم الإيرادات النفطية جاءت نتيجة الزيادة في المعدل اليومي لتصدير النفط الذي بلغ (1.63) مليون برميل يومياً خلال سنة (2007) وأرتفع إلى (1.85) مليون برميل يومياً خلال سنة (2008)⁽¹¹⁾ , وبلغت نسبة مبيعات البنك المركزي العراقي إلى حجم الإيرادات النفطية (38.60%) خلال سنة (2007) , وارتفعت إلى (40.44%) خلال سنة (2008) .

وقد انخفضت الإيرادات النفطية العراقية خلال سنة (2009) وسجلت قيمة مقدارها (42897.60) مليون دولار ومعدل نمو سالب نسبته (-32.92%) بسبب الأزمة المالية العالمية وأصبحت الإيرادات النفطية ترتبط مع أسعار النفط العالمية ولكن هذه الانخفاضات للإيرادات النفطية ليست بقدر انخفاض العائدات في الأسواق العالمية , وعلى هذا الأساس أصبح العراق يمثل ضحية للظواهر التقليدية للدول المنتجة , التي تتمثل في تزايد الاعتمادات على العائدات النفطية المرتبطة بالتقلب الشديد بالدخل⁽¹²⁾ . وبلغت نسبة مبيعات البنك المركزي العراقي إلى حجم الإيرادات النفطية (79.23%) وهنا يلاحظ أن نسبة المبيعات من الدولار في مزاد العملة إلى الإيرادات النفطية أخذت بالتزايد بشكل كبير, ثم أخذت الإيرادات النفطية بالزيادة خلال سنة (2010) وسجلت قيمة مقدارها (54353.98) مليون دولار , بيع منها (36171) مليون دولار , وبلغت نسبة مبيعات البنك المركزي العراقي إلى حجم الإيرادات النفطية (66.54%) وبمعدل نمو سالب نسبته (-16.01%).

وانخفضت الإيرادات خلال سنة (2013) وسجلت قيمة مقدارها (95265) مليون دولار وكانت نسبة مبيعات البنك المركزي إلى حجم الإيرادات النفطية (55.87%) ومعدل نمو موجب نسبته (9.65%).

جدول 2: حجم الإيرادات النفطية وعلاقتها بمبيعات مزاد العملة الأجنبية للمدة (2003 - 2013) مليون دولار

السنة	مبيعات مزاد العملة	معدل النمو السنوي	حجم الإيرادات النفطية	معدل النمو السنوي	نسبة مبيعات البنك المركزي إلى حجم الإيرادات النفطية %	معدل نمو نسبة المبيعات إلى حجم الإيرادات %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2003	293	---	8295.56	---	3.53	---
2004	6008	1950.51	22431.52	170.40	26.78	658.64
2005	10462	74.15	26853.99	19.71	38.95	45.44
2006	11175	6.80	31951.73	18.98	34.97	-10.21
2007	15980	42.99	41393.82	29.55	38.60	10.38
2008	25869	61.88	63953.92	54.50	40.44	4.76
2009	33992	31.40	42897.60	-32.92	79.23	95.91
2010	36171	6.41	54353.98	26.70	66.54	-16.01
2011	39798	10.02	88086.97	62.06	45.18	-32.10
2012	48649	22.23	95476.98	8.38	50.95	12.77
2013	53231	9.41	95265	-0.22	55.87	9.65

المصدر : الأعمدة (3) جمهورية العراق , وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , قسم المعلومات الفنية , 2014 .

• الأعمدة (2,4,5,6) من عمل الباحثين .

ثالثاً: مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد العملة وعلاقته بحجم الاستيرادات

يعتمد الاقتصاد العراقي بطبيعته على استيراد السلع والخدمات لسد احتياجات الطالب الكلي وذلك نتيجة لتدمير وتقدم المنشآت الإنتاجية وتوقفها عن الإنتاج , لذا فقد استعمل البنك المركزي

العراقي أداة مزايا العملة لسد احتياجات القطاع الخاص وسد متطلبات السوق العراقية من العملة الأجنبية والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وعلى قيمة الدينار العراقي.

وبين الجدول (3) أن مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية أخذت بالزيادة من أجل تلبية حاجات القطاع الخاص إذ وصلت المبيعات إلى قيمة مقدارها (6008) مليون دولار لسنة (2004) بعد أن كانت قيمتها (293) مليون دولار لسنة (2003) , أما قيمة الاستيرادات فقد بلغت (282) مليون دولار سنة (2003) , وارتفعت إلى قيمة مقدارها (5581) مليون دولار سنة (2004) , وسجلت نسبة الاستيرادات إلى مبيعات البنك المركزي للسنوات (2003-2004) قيم مقدارها (96.24% , 92.89%) نتيجة انخفاض نسبة الاستيرادات إلى مبيعات البنك المركزي العراقي خلال عام (2004) وهذا يدل على أن معظم المبيعات في المزايا تذهب لأغراض تغطية الاستيرادات من الخارج. واستمرت مبيعات البنك المركزي العراقي بالزيادة إلى أن وصلت إلى قيمة مقدارها (33992) مليون دولار , وبلغت قيمة الاستيرادات (26501) مليون دولار, أما نسبة الاستيرادات إلى مبيعات البنك المركزي العراقي بلغت (77.96%) , وهنا يعطي مؤشراً على أن جزءاً من مبيعات البنك المركزي تتسرب خارج إطار الاستيراد , فيذهب جزء منها لأغراض التحويل إلى الخارج أو غسيل الأموال. ومع زيادة طلب الاقتصاد العراقي للسلع المستوردة من الخارج , أستمرت الزيادة في مبيعات البنك المركزي العراقي الى أن وصلت الى زيادة سنوية لعام (2012) مقدارها (8851) مليون دولار عن عام (2011) , وسجلت قيم الاستيرادات نحو (34819) مليون دولار , وبلغت نسبة الاستيرادات إلى مبيعات البنك المركزي العراقي (71.57%) , وهو ما يشير إلى تفاقم عمليات التحويل وتهريب العملات الأجنبية خارج البلاد بسبب انخفاض الرقابة على مزايا العملة , والفساد الإداري الذي رافق هذه الأداة خصوصاً بعد شمول المصارف الخاصة وشركات الصيرفة في عمليات بيع الدولار مروراً بالمزايا. أما سنة (2013) حققت مبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية قيمة مقدارها (53231) مليون دولار , وزيادة سنوية مقدارها (4582) مليون دولار , ووصلت قيمة الاستيرادات إلى (37012) مليون دولار, وانخفضت نسبة الاستيرادات إلى مبيعات البنك المركزي العراقي (69.53%) نتيجة زيادة مبيعات البنك المركزي العراقي بقيمة أعلى من معدلات قيم الاستيرادات نتيجة زيادة الطلب على العملة الأجنبية. ويرينا الجدول (3) التطور في مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار في مزايا العملة ونسبة الاستيرادات منها.

جدول (3): مبيعات البنك المركزي العراقي وقيم الاستيرادات للمدة (2003 - 2013) مليون دولار

السنة	مبيعات البنك المركزي	معدل نمو المبيعات %	قيم الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات %	نسبة الاستيرادات الى مبيعات البنك المركزي
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2003	293	---	282	---	96.24
2004	6008	1950.51	5581	1879.07	92.89
2005	10463	74.15	6151	10.21	58.78
2006	11175	6.80	7124	15.81	63.74
2007	15980	42.99	11985	68.23	75
2008	25869	61.88	16788	40.07	64.89
2009	33992	31.40	26501	57.85	77.96
2010	36171	6.41	32674	23.29	90.33
2011	39798	10.02	34877	6.74	87.63
2012	48649	22.23	34819	-0.16	71.57
2013	53231	9.41	37012	6.29	69.53

المصدر: الأعمدة (1,3,5) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , نشرات سنوية متفرقة.

• الأعمدة (2,5,6) من عمل الباحثين .

المبحث الثاني

سيناريوهات مزاد العملة الأجنبية

وفقاً للمبادئ والتوجيهات التي أمرها صندوق النقد الدولي , فقد وافقت الكثير من الدول الأعضاء فيه _ ومنها العراق _ على عدم وضع قيود على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية , وبناءً على ذلك فقد حددت المادة (28) من قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة , وبالأخص في الفقرة (ب) من تلك المادة التي أشارت إلى الشراء أو البيع البسيط غير المشروط للنقد الأجنبي سواءً في العمليات النقدية أو الأجلة .

وبناءً على ذلك فقد تعامل البنك المركزي العراقي مع عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية على أنها عمليات سوق مفتوحة يتوجب عليه عدم تقييدها , فضلاً عن مراقبة المصارف والمؤسسات المالية الأخرى للتأكد من التزامها بقانون مكافحة غسل الأموال وإجراءها للتحريات عن زبائنها ومصادر الأموال للحيلولة دون استخدام القنوات المالية والمصرفية لتميرير معاملات مشبوهة تنطوي على شبهات جرمية تتعلق بغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وحيث أن معظم واردات وزارة المالية مقومة بالدولار نتيجة لمبيعات النفط , وأن معظم نفقاتها بالدينار العراقي , لذا فإنها تقوم ببيع الدولار إلى البنك المركزي العراقي ليقوم بدوره بتحويله إلى الدينار العراقي عن طريق بيعه إلى القطاع الخاص الذي يشتري به سلعاً وخدمات من الخارج , ولذلك فإن البنك المركزي لا يستطيع التأثير في الطلب على العملات الأجنبية كما أنه لا يستطيع التحكم بحجم العملة الأجنبية التي يحصل عليها من وزارة المالية , كما أنه لا يستطيع التحكم بحجم الاحتياطات الأجنبية التي تخضع إلى طبيعة دورة الموارد المالية وعوامل الطلب والعرض , والبنك المركزي هنا يؤدي دور التوازن بينهما حفاظاً على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار وبالتالي القوة الشرائية للعملة المحلية.

وعلى الرغم من أن الإيجابيات العديدة لمزاد العملة فقد رافقته مجموعة من الإخفاقات خصوصاً في ظل تذبذب حجم الموارد الدولارية الكافية لتغطية الطلب على العملات الأجنبية نتيجة لارتباطها بحجم الكميات المصدرة من النفط من جهة , وأسعار النفط الخام العالمية من جهة أخرى , ولهذا فقد رسمت الباحثة أربعة سيناريوهات لأساليب إدارة مزاد العملة وكما يأتي :

أولاً: استمرار البنك المركزي العراقي على البيع في مزاد العملة بالألية نفسها.

بعد عام (2004) أصبحت العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية علاقة تفاعلية بما تستلزم وطبيعة الإيرادات والأنفاق العام من تنقيد الدولار , لذا فقد لجأ البنك المركزي العراقي إلى بيع الدولار عن طريق مزاد العملة لتوفير الدينار العراقي لوزارة المالية وتوفير الدولار إلى القطاع الخاص لكي يمارس كل منها مهامه الاقتصادية.

ومما لا يخفى أن البنك المركزي قد أدى دوراً مهماً في الحفاظ على قيمة الدينار العراقي , بل إلى رفع قيمته بعد عام (2004) عن طريق انتهاجه أسلوب مزاد العملة , وبهذا فإنه قد ساهم بشكل كبير في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض مستويات التضخم فضلاً عن المحافظة على القوة الشرائية للدينار العراقي مما انعكس على تحسن المستوى المعاشي للمواطنين .

وتشير إحصائيات البنك المركزي العراقي إلى أن حجم مبيعات مزاد العملة كانت أدنى من حجم الموارد الدولارية التي يستلمها البنك المركزي من وزارة المالية للمدة (2004 – 2012)

وهو ما أدى إلى تسجيل ارتفاعات مستمرة في حجم الاحتياطات النقدية التي وصلت إلى أعلاها (74) مليار دولار في عام (2013) , رغم أن حجم الصادرات النفطية في السنوات التي تلت عام (2004) لم تكن بالمستوى الذي وصلت إليه عام (2014) إلا أن أسعار النفط كانت تسجل ارتفاعات مستمرة وصلت في أعلاها إلى (120) دولار للبرميل الواحد , وهو ما شكل فوائض مالية انعكست على شكل رصيد دولارياً متزايداً أدى إلى زيادة الاحتياطي النقدي في العراق . إن انخفاض أسعار النفط بعد عام (2013) حال دون توفير مبالغ بالدولار كافية لتغطية الطلب عليه محلياً , بحيث كانت مستويات الطلب على الدولار التي وصلت في بعض الأوقات إلى (280) مليون دولار يومياً أعلى من حجم الإيرادات الدولارية التي وصلت إلى (125) مليون دولار يومياً , وهذا العجز يسد من الاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي , مما أدى إلى تراجع حجم الاحتياطي النقدي إلى ما يقارب (55) مليار دولار وبنسبة انخفاض سجلت (47%) وهي نسبة كبيرة جداً تشير إلى تدهور الأداء الاقتصادي وتندر بكارثة نقدية أذ ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

وفيما يأتي أهم الإيجابيات والسلبيات التي ترافق استمرار البنك المركزي العراقي على البيع في مزاد العملة:

1. الإيجابيات :

- أ. يتجنب البنك المركزي العراقي ظاهرة التذبذب في سعر صرف الدينار العراقي.
- ب. عدم ظهور موجات التضخم في الاقتصاد العراقي ؛ لأن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع قيم السلع والخدمات وبالتالي ظهور موجات تضخمية عالية يصعب معالجتها في الفترات القصيرة الأجل , تؤدي إلى انخفاض المستوى المعاشي للمواطنين.
- ت. حالة الاستقرار النقدي والمضاربي بحيث يولد استقرار سعر الصرف حالة من الاطمئنان لدى كافة المواطنين وخصوصاً المضاربيين الذين يتحنون الفرص في سبيل حصول تذبذبات في سعر الصرف ليمارسوا نشاطهم المضاربي وجني الأرباح غير الاعتيادية.
- ث. العمل وفقاً لتوجهات صندوق النقد الدولي الذي يدعو السياسة النقدية في البلدان النامية إلى رسم حالات من الاستقرار.
- ج. ازدياد الثقة بالدينار العراقي , والاحتفاظ به كمصدر للقيمة وعدم بروز ظاهرة الدولار .

2. السلبيات :

- أ. إن هذا الأجراء من شأنه أن يستنزف العملات الأجنبية في الاقتصاد العراقي والمتأتية نتيجة لمبيعات العراق من النفط , وقد يدعو البنك المركزي العراقي إلى السحب من الاحتياطي النقدي أذ ما كانت الأرصدة النقدية من الدولار غير كافية لتلبية الطلب على الدولار مما يخفض من حجم الاحتياطات النقدية , وكما مبين في الجدول (5).
- ب. خسارة العراق لجزء كبير من إيراداته بالعملة المحلية التي كان من الممكن أن يحصل عليها فيما لو قام البنك المركزي العراقي ببيع الدولار بأسعار أكثر, وكما مبين في الجدول (4).
- ت. الاستمرار في عمليات (تبيض الأموال) نتيجة لتحويل الأموال إلى خارج العراق , خصوصاً وان عمليات التحايل على القانون واسعة نتيجة لاستغلال بعض المفسدين للثغرات في القانون.
- ث. الاستمرار في توفير الدولار الرخيص (الذي يكون فيه الدينار العراقي مدعوماً بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية) يؤدي إلى خلق حالة من الكسل في النشاط الاقتصادي ؛ إذ إن ارتفاع قيمة العملة المحلية تؤدي إلى نظرة المستهلك العراقي إلى السلع المستوردة من الخارج على أنها سلع

رخيصة فيشير بها على النقيض من نظرة المستهلك الأجنبي للسلع المحلية على أنها مرتفعة فلا يقوم على شرائها وهذا يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الاستيرادات على الصادرات .

ج. نتيجة للفقرة السابقة فقد ازدادت عمليات تهريب العملة الأجنبية , التي يتم مبادلتها بالدينار العراقي عن طريق المزاد إلى الخارج , وهو ما شجع على ظهور السوق الموازية التي سجلت أسعار للعملة الأجنبية بأعلى من سعر المزاد بأكثر من (50) دينار/ دولار .

ح. الاستمرار في حالات الفساد التي رافقت عملية مزاد العملة وبقاء مافيات المزاد تعمل بشكل منظم والاستمرار في حالة النهب والسلب للاقتصاد العراقي.

خ. ظهور طبقات طفيلية تعتاش على الفرق بين سعر المزاد وسعر السوق الموازية لتحقيق ارباحاً كبيرة جداً , وهي مجموعة المصارف التجارية وشركات الصيرفة التي يحقق لها وحدها التعامل مع البنك المركزي العراقي وفقاً لمزاد العملة.

د. هدر حصة الأجيال القادمة في التمتع بموارد الثروة الوطنية التي يفترض أن تنعكس على شكل مشروعات وطنية وبنى تحتية فضلاً عن إنشاء صناعات الأجيال القادمة والتي يفترض أن تمول من الفوائض المالية .

ويوضح الجدول (4)، العلاقة بين الإيرادات النفطية وحجم مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار.

جدول (4) العلاقة بين الإيرادات النفطية ومبيعات البنك المركزي العراقي للمدة (2004 - 2015).

السنة	كمية النفط المباعة مليون /برميل يومياً	معدل سعر برميل النفط دولار/برميل	الإيراد اليومي مليون دولار	الإيراد السنوي وفقاً لبيانات البنك المركزي مليون دولار	المبيعات السنوية للبنك المركزي من العملة الأجنبية في مزاد العملة مليون دولار	الفائض أو العجز مليون دولار
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	1.50	36	54	22431.52	6008	16423.52
2005	1.40	51	71.4	26853.99	10463	163909.99
2006	1.50	61	91.5	31951.73	11175	20776.73
2007	1.64	69	113.16	41393.82	15980	25413.82
2008	1.85	94	173.9	63953.92	25869	38084.92
2009	1.9	61	115.9	42897.60	33992	8905.6
2010	1.9	77	146.3	54353.98	36171	18182.98
2011	1.9	107	203.3	88086.97	39798	48288.97
2012	2.4	107	256.8	95476.98	48649	46827.98
2013	2.4	103	247.2	95265	53231	42034
2014	2.5	96.8	242	97944	51728	46216
2015	3.02	46	138.92	34980	51887	-16907

المصدر: الأعمدة (1,2,5) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , نشرات سنوية متفرقة.

• الأعمدة (4) جمهورية العراق , وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , قسم المعلومات الفنية.

• تم استبعاد حجم الاستقطاعات من الإيرادات المخصصة لتسديد الديون الخارجية ومبالغ البترو دولار التي نفذت بعد عام (2012).

يلاحظ أن المدة (2004 – 2014) كانت حجم الإيرادات الدولارية أكبر من حجم المبيعات في مزاد العملة لذلك فهي تضاف إلى الاحتياطيات النقدية, أما بعد عام (2014) وبعد انخفاض أسعار النفط فإن حجم الإيرادات الدولارية انخفضت عن السنوات السابقة لذلك فهي تشكل ضغطاً على الاحتياطيات النقدية كما في الجدول التالي:

جدول (5): حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2004 – 2015) مليار دولار.

السنة	حجم الاحتياطيات النقدية (1)	معدل النمو % (2)
2004	9.3957	---
2005	13.5197	43.89
2006	18.0122	33.22
2007	30.1633	67.46
2008	48.8096	61.81
2009	43.8849	-10.08
2010	49.9392	13.79
2011	59.7073	19.55
2012	66.5052	11.38
2013	74.3016	11.72
2014	66.700	-10.23
2015	55	-17.54

المصدر: (1) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , مجموعة نشرات سنوية متفرقة.

• (2) من عمل الباحثين.

وعلى افتراض أن أسعار النفط ستبقى عند مستوى (36) دولاراً للبرميل الواحد واستمرار حجم الصادرات النفطية عند مستوى (1.50) مليون برميل يومياً فإن حجم الإيرادات النفطية ستكون $(1.50 * 36 = 54)$ مليون دولار يومياً أي ما يقارب (22431.52 مليار دولار سنوياً) بافتراض أن العراق يبيع على مدى أيام السنة بدون توقف , أما حجم المبيعات من الدولار في مزاد العملة فتشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى أنها تسجل (6008 مليون دولار سنوياً) , فسيتحقق فائض مقداره (16423.52 مليار دولار سنوياً) .

أما إذا تحركت أسعار النفط نحو (46) دولار للبرميل الواحد وكانت حجم الصادرات النفطية عند المستوى (3.02) مليون برميل يومياً , فإن حجم الإيرادات النفطية ستكون (138.92) مليون دولار يومياً , أما حجم المبيعات كانت (51887 مليون دولار سنوياً) , وبالتالي سيتحقق هنا عجزاً مقداره (16907- مليار دولار سنوياً) وهو عجز كبير يستدعي على البنك المركزي العراقي اتخاذ إجراءات وتدابير وسياسات من شأنه التخفيف من حدة هذا العجز عن طريق استخدام اساليب أخرى لمزاد العملة وليس الغاءه.

ثانياً : رفع سعر صرف الدولار (تخفيض سعر صرف العملة العراقية) *

نود الإشارة الى ان هذا السيناريو قد ورد كمعالجة في ورقة السيد علي محسن اسماعيل محافظ البنك المركزي العراقي وكالة الموسومة (الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي) , ولأهميته العلمية فقد طرحها الباحثان برؤية جديدة تتناسب وطبيعة محتوى الدراسة .

إن هذا الأجراء لا يعني أن يتخلى البنك المركزي العراقي عن البيع عبر منافذ مزاد العملة ولكن يحاول خلق حالة من التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من العملات الأجنبية والمتأتية عن طريق بيع النفط الذي انخفضت أسعاره بنسبة أكثر من (60%) وهو ما يقلل بنسبة كبيرة من كمية العملات الأجنبية التي توفرها وزارة المالية عن طريق البنك المركزي العراقي , فإذا ما قام البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر صرف العملة العراقية تجاه الدولار بنسبة معقولة تحافظ من خلاله على عدم حصول ارتفاعات كبيرة في مستويات التضخم والمستوى العام للأسعار بل تكون مدروسة , بحيث تخلق حالة من التوازن بين الحصول على إيرادات أعلى من العملات المحلية من خلال بيع الدولار وفي الوقت نفسه تحافظ نسبياً على القوة الشرائية للدينار العراقي وبمستويات معقولة. فعلى افتراض أن حجم المبيعات النفطية سيستمر عند مستوى (3.4) مليون برميل يومياً وأن أسعار النفط ستستمر عند مستوى (37) دولار للبرميل أي أن حجم الإيرادات ستكون (125.800) مليون دولار يومياً . فيمكن هنا توفير مبالغ نقدية بالعملة المحلية إذا تم تخفيض قيمة الدينار العراقي وفقاً للجدول التالي:

جدول (6): حجم المبالغ التي يمكن توفيرها وفقاً لأسعار الصرف المقترحة

حجم المبالغ التي يتم توفيرها سنوياً مليون دينار (6)	المبالغ النقدية بالدينار العراقي سنوياً مليون دينار (5)	حجم المبالغ التي يتم توفيرها يومياً مليون دينار (4)	المبالغ النقدية بملايين الدنانير العراقية يومياً (3)	معدل سعر الصرف دولار / دينار (2)	حجم الإيراد اليومي مليون دولار (1)
---	53656845	---	147815	1175	125.800
3424905	57081750	9435	157250	1250	125.800
5708175	59365020	15725	163540	1300	125.800
7991445	61648290	22015	169830	1350	125.800
10274715	63931560	28305	176120	1400	125.800

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد على الجدول (4).

*تم احتسابه على أساس (المبيعات النفطية * سعر برميل النفط المقترح)

**تم احتسابه على أساس (حجم الإيرادات النفطية * معدل سعر الصرف المقترح)

***تم احتسابه على أساس (المبالغ النقدية بملايين الدنانير العراقية لسنة المقارنة _ المبالغ النقدية بملايين الدنانير العراقية لسنة الأساس)

****تم احتسابه على أساس (حجم المبالغ التي يتم توفيرها يومياً * 363)

ومن الجدول السابق يلحظ أن أذ قام البنك المركزي العراقي قام بتخفيض قيمة الدينار العراقي عند المستويات (1175 , 1250 , 1300 , 1350 , 1400) , وهي أسعار لا تشير إلى انخفاضات كبيرة في معدل سعر الصرف وقد لا تؤدي إلى ارتفاع كبير في مستويات التضخم والمستوى العام للأسعار وربما يحد ذلك من عملية استيراد الكثير من السلع والخدمات ذات النوعيات الرديئة التي يتم استيرادها من الخارج دون أن يؤدي إلى الحصول على منافع استهلاكية عالية وهي تستنزف مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية التي يوفرها البنك المركزي

بشكل رخيص وبذلك يذهب الدعم الذي يوفره البنك المركزي للدينار العراقي إلى الخارج أو إلى مصدري تلك السلع. ويمكن أجمالاً أهم الإيجابيات والسلبيات لهذا الأجراء بما يأتي:

1- الإيجابيات :

- أ. الحصول على مبالغ نقدية بالعملة المحلية جديدة تفوق المبالغ الحالية التي يحصل عليها البنك المركزي العراقي نتيجة لمزداد العملة الأجنبية وبالتالي فإنها تدعم الموازنة العامة للدولة التي تعاني من عجز ملحوظ فيها مما توفر على الحكومة إمكانية الاقتراض من الخارج أو الداخل. ينخفض الطلب على الدولار ؛ لأن الكثير من السلع والخدمات ذات النوعيات الرديئة سترتفع أسعارها فينخفض الطلب عليها مما يؤدي إلى امتناع المستوردين من استيرادها.
- ب. السيطرة على حالة التضخم ؛ لأن البنك المركزي العراقي يطمئن الجمهور على أنه مستمر في البيع وفقاً لمزداد العملة لكن الأسعار سوف تكون أكثر ارتفاعاً ولذلك فإن موجة التضخم قد لا ترتفع بدرجة كبيرة خاصة إذا رافق ذلك سياسات متوازنة في العمليات التجارية المرافقة لهذا المزداد والتحقق من المضاربات ومن عمليات الفساد وتهريب العملات .

2- السلبيات :

- أ. تدهور وإضعاف الثقة بالعملة المحلية ؛ وقد يؤدي ذلك إلى إقبال الجمهور (وليس التجار) إلى الاحتفاظ بالدولار على أن مدخراً كونه يكون مخزناً للقيمة أكثر أماناً من الدينار العراقي , فضلاً عن تأثيره على الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- ب. نظراً لعدم وجود قاعدة إنتاجية وطنية متينة ومرنة فإن هذا الإجراء يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستيرادات , وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع مؤقت لأسعار السلع والخدمات لحين امتصاص الصدمة النقدية , وقد يؤدي ذلك إلى توجه المشروعات المحلية إلى الإنتاج كتعويض الاستيرادات.
- ت. تطبق بعض البلدان هذا الخيار , وذلك من أجل تشجيع صادراتها المحلية وبالتالي فإن هذا الإجراء قد يحفز القطاع الإنتاجي المحلي إلى زيادة الإنتاج والبحث عن وسائل جديدة لتطوير وتحسين وسائل الإنتاج.

ثالثاً : تحديد كميات الدولار المباعة بمزداد العملة وفقاً للسعر الحالي.

من المعلوم أن السياسة النقدية تتغير تبعاً لتوجهات السوق على عكس السياسة المالية التي تكون محكومة بقيود الموازنة العامة ووفقاً لخططها المتوسطة والطويلة الأجل. وقد واجهت الموازنة الاتحادية لعام(2015) عدداً من الظروف المالية العصبية نتيجة لانخفاض أسعار النفط التي بلغت صادرتها (3.02) مليون برميل يومياً , وأن مبيعات البنك المركزي العراقي ستكون لليوم الواحد (75) مليون دولار , وأن مبيعات البنك المركزي تتراوح يومياً بين (100 – 180) دولار , وأن أسعار النفط ستحدد المصادر الاحتياطية والتمويلية التي أهمها:

1. العوائد النفطية التي تشكل ما نسبته (67.3%) في تمويل الأنفاق العام في ما أقرته الموازنة , وتشكل (85%) من هيكل مكونات إيرادات الموازنة العامة .
2. الاحتياطيات من العملات الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي العراقي ؛ إذ وصل رصيدها إلى (76) مليار دولار في نهاية عام (2013) , وانخفض إلى (67) مليار دولار عام (2014) , واستمر الانخفاض إلى (55) مليار دولار خلال عام (2015).

3. انخفاض رصيد الفوائض المتأتية من الموازنة السابقة , إذ انخفضت " من 18 مليار دولار عام 2013 إلى 6.5 مليار دولار في بداية عام 2014 وإلى 4 مليار دولار في نهاية عام 2014" (13)

ومن أجل المحافظة على كميات الدولار المباعة وفقاً لمزاد العملة فإن مقترح تحديد كميات الدولار المباعة وفقاً للسعر الحالي من شأنه أن يحدد الكميات المباعة من الدولار من خلال التشديد على الحالات التي يسمح لها بتحويل الدولار كتحديد أنواع معينة من السلع المستوردة من الخارج أو لأغراض طبية وللحاجات المهمة جداً , ويقنن من عمليات التحويل الخارجي , وفي هذه الحالة تتحدد السياسة النقدية بقرارات خارجية لكنها لا تتعارض مع استقلاليتها الخاصة مما سيخرجها من دائرة المسؤولية في تحقيق أهدافها من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار والقبول بمستويات طبيعية للتضخم.

إن بيع البنك المركزي العراقي العملة الأجنبية يبلغ ما يعادل (313) مليار دولار من عام (2006 – 2014) وهو ما يعادل (57%) من مجموع إيرادات النفط البالغة (552) مليار , وتحديدًا خلال عام 2009 باع البنك المركزي العراقي (92%) مما دخل على البلاد من إيرادات النفط.

فعلى افتراض أن البنك المركزي قام بتطبيق القرار الذي الزم البنك المركزي ببيع (75) مليون دولار يومياً , فهذا يعني أن البنك المركزي العراقي سيبيع ما يعادل (23) ترليون دينار سنوياً , في حين تشير نفقات الموازنة التشغيلية لعام (2015) إلى أن حجمها بلغ (70) ترليون دينار , وإذا ما افترضنا وجود إيرادات بالدينار العراقي بمبلغ (10) ترليون دينار فسيكون هناك عجز مقداره (37) ترليون دينار.

جدول (7) : مبيعات الدولار في مزاد العملة للبنك المركزي وأسعار الصرف

السنة	سعر الصرف		المبيعات مليون دولار	
	دنانير لكل دولار واحد		معدل الفجوة بين سعري الصرف %	المبيعات السنوية للبنك المركزي العراقي (5)
	سعر الصرف الرسمي (1)	سعر صرف السوق الموازي (2)		
2004	1453	1453	0	6008
2005	1469	1472	0.20	10463
2006	1467	1475	0.54	11175
2007	1255	1255	0	15980
2008	1193	1203	0.83	25869
2009	1170	1182	1.02	33992
2010	1170	1186	1.36	36171
2011	1170	1196	2.22	39798
2012	1166	1233	5.74	48649
2013	1166	1232	5.66	53231
2014	1166	1214	4.11	51728
2015	1166	1244	6.68	51887

المصدر :

- الأعمدة (1,2,4,5) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , نشرات سنوية متفرقة.
 - العمود (3) من عمل الباحثين.
- وأن عمليات التحديد تتم أما عن طريق تحديد السقوف العليا للبيع وحسب أنواع الحوالات أو البيع بالمزاد أو عن طريق تحديد البيع بموجب وثائق ومستندات تلزم المستفيد من تقديمها مشفوعة بالأغراض التي تحققها والأوراق الثبوتية الرسمية.
- أو قد يكون التقييد جزئياً يتمثل في حالتين:
- الأول:** عدم طلب وثائق أو مستندات لدعم عمليات البيع من المصارف والشركات وتطبيق مبدأ " أعرف زبونك " أي التحقق من مشروعية الأموال التي تستخدمها المصارف والشركات في عمليات التحويل والبيع⁽¹⁴⁾.
- الثاني:** تقيد الكميات المباعة بحدود معينة حسب الأغراض وحسب مستوى الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من مبيعات النفط.
- ولهذا الإجراء مجموعة من الإيجابيات والسلبيات من أهمها:

1. الإيجابيات :

- أ. السيطرة على الكميات المباعة من الدولار.
- ب. التحقيق من حدة الضغوط على البنك المركزي وخصوصاً فيما يتعلق بتدقيق الوثائق والمستندات والتصاريح الكمركية.
- ت. تحقيق زيادة في الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي من خلال حجب جزء من الإيرادات الدولارية عن البيع في المزاد.
- ث. طمأنة الوحدات الاقتصادية والمواطنين بأن البنك المركزي مستمر في بيع الدولار مما يشكل حالة من الثقة بالدينار العراقي , حتى وإن حصل فارق سعري بين السوق الرسمي والسوق الموازي لسعر الصرف فهو لا يشكل فجوة كبيرة تستدعي بروز ظاهرة المضاربة الجامحة في سوق الصرف الموازي.

2. السلبيات :

- أ. بروز حالة السوق الموازية للدولار التي يباع بها الدولار بسعر أعلى من السوق الرسمي الذي يبيع فيه البنك المركزي العراقي الدولار إلى المصارف وشركات الصيرفة والمشمولين بهذه العملية بسعر أعلى وكما هو حاصل حالياً , إذا إن سعر الصرف الرسمي (1180) دينار لكل دولار في حين يباع الدولار في السوق الموازية بسعر (1230) دينار لكل دولار , وربما يكون أكثر ارتفاعاً.
 - ب. حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار يتمثل بالفارق بين سعر السوق الموازي والسعر الرسمي للدولار.
 - ت. حصول عمليات تزوير وتحايل في الوثائق والمستندات مع مؤسسات معينة , وذلك نتيجة صعوبة الرقابة عليها لاسيما وجود أعداد كبيرة من المصارف وشركات التحويل ومكاتب الصيرفة.
 - ث. الجهد الكبير الذي يطرح على عاتق البنك المركزي العراقي في مراقبة وتدقيق العمليات ومدى تلائمتها مع الشروط التي يطرحها وانطباقها مع الوثائق والمستندات.
- رابعاً : خروج البنك المركزي العراقي أو تركه عمليات البيع بمزاد العملة.**

ينصرف البنك المركزي العراقي في هذه الحالة لتأدية مهامه الكبيرة والمتعددة المتعلقة برسم وتنفيذ السياسة النقدية وترك مهمة بيع الدولار إلى وزارة المالية التي تُعد المصدر الرئيس للدولار وفقاً للخيارات التي تراها مناسبة حسب التطورات الآتية:

الأولى: تأسيس منافذ لبيع الدولار عبر المصارف وشركات الصيرفة وفقاً لأسعار تتحدد حسب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد على أن تلتزم تلك المصارف وشركات الصيرفة بتوفير الدولار وفقاً للمعايير التي يتم الاتفاق عليها وتفرض عقوبات صارمة على من يخالف ذلك.

الثانية: التوقف عن توفير الدولار الرخيص والبيع وفقاً للعرض والطلب على العملات الأجنبية وفي هذه الحالة فإن حجم الطلب على الدولار سوف يزداد بشكل كبير لشعور المواطنين والمصارف وشركات الصيرفة والمضاربيين بأن تخلي البنك المركزي العراقي عن بيع الدولار سيؤدي إلى انخفاضه بشكل كبير وبالتالي يقدمون على الاحتفاظ به مما يؤدي إلى ظهور طبقة المضاربيين في السوق والتي ستدفع إلى ارتفاع أسعار الدولار ويزداد حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وظهور موجات التضخم التي ربما تصل إلى مستويات مفرطة خصوصاً وأن كمية العملة الموجودة في التداول هي أكبر بكثير من حجمها قبل عام (2003) التي وصلت فيها أسعار الدولار إلى (3000) دينار للدولار الواحد.

ولهذه الحالة مجموعة من الإيجابيات والسلبيات أهمها:

1. الإيجابيات :

✓ في حالة تطبيق الفقرة الأولى فإن هناك :

- أ. استقراراً نسبياً للمستوى العام للأسعار وكذلك لأسعار الصرف.
- ب. منعاً لحدوث فروقات كبيرة بين السعر الرسمي والموازي , وهذا يؤدي إلى إلغاء طبقة المنتفعين والمضاربيين الطارئین خصوصاً إذا ألزمت وزارة المالية المصارف وشركات الصيرفة بتوفير الدولار وفقاً لمعايير التي يتم الاتفاق عليها.
- ت. عدم استنزاف جهود البنك المركزي العراقي في تدقيق ومتابعة الأعداد الهائلة من الوثائق والمعاملات وانما الاكتفاء بالتأكد من مشروعية الأموال بالزام ومراقبة الشركات والمصارف بالالتزام والتحقق من ذلك.

✓ في حالة تطبيق الفقرة الثانية :

- أ. توفير مبالغ كبيرة جداً بالعملة المحلية ؛ وذلك لأن سعر الصرف للدولار سيرتفع بشكل كبير في حالة توقف اجراءات مزاد العملة , وهذا يوفر على الحكومة مبالغ الأنفاق العام المقومة بالدينار العراقي .

فعلى افتراض أن سعر صرف الدولار سيرتفع إلى (1700) دينار لكل دولار فهذا يعني توفير (500) دينار لكل دولار مباع , وبافتراض أن وزارة المالية ستبيع (200) مليون دولار يومياً فإن ذلك سيضيف إيراداً للحكومة بمقدار (100) مليار دينار يومياً بالقياس بالسعر الحالي (1190) دينار لكل دولار أي أكثر من (30) ترليون دينار سنوياً وهو ما يشكل نصف موازنة العراق الحالية.

ب. سترتفع أسعار السلع والخدمات المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية مع نظيرتها المحلية , وهذا يدفع بالمنتج المحلي إلى البحث عن اليات جديدة لتطوير وزيادة الإنتاج مما يخفض من حجم العجز في ميزان المدفوعات .

2. السلبيات :

✓ في حالة تطبيق الفقرة الأولى :

أ. ستستمر حالة استنزاف الدولار من خلال توفيره بسعر مدعوم الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة العجز في الموازنة وزيادة حدتها مع انخفاض أسعار النفط العالمية.
ب. ستستمر حالة تهريب العملة الأجنبية إلى خارج العراق مالم يتم تطبيق قرارات صارمة تحد من هذه الحالة وعن طريق أجهزة رقابية متخصصة ونزيهة.

✓ في حالة تطبيق الفقرة الثانية :

أ. سينخفض سعر صرف الدينار العراقي بشكل كبير وتتعهد الثقة بالدينار العراقي كمخزن للقيمة .
ب. بروز ظاهرة الدولار في الاقتصاد وتقوم جميع المعاملات التجارية والخدمية بالدولار.
ت. انخفاض المستوى المعاشي للسكان وبخاصة من ذوي الدخل المحدودة التي ستخفض قدرتهم الشرائية للسلع والخدمات التي كانت تستورد من الخارج عن طريق توفير الدولار الرخيص وفقاً لمزاد العملة.

وقد بدء البنك المركزي العراقي بتطبيق فكرة تخليه عن مزاد العملة الأجنبية لبيع الدولار وتركه إلى مصارف حكومية أخذ بنظره أن مزاد العملة الأجنبية ليس من اختصاصه, كما اهتم بكيفية التخلص من الاتهامات التي وجهت اليه بشأن الآلية التي يعتمد عليها في بيع العملة أثناء المزاد . ولأن البنك المركزي العراقي _ ضمن تدخله لبيع العملة في المزاد أصبح يمول التجارة الخارجية للقطاع الخاص _ بسبب وحدانية الاقتصاد العراقي (النفط) وما يطلبه السوق لتخريج الدولار وتحت مختلف الظروف لذلك أصبحت هناك اتهامات حول إخراج العملة الأجنبية بما لا يخدم الاقتصاد العراقي , ويمكن للبنك المركزي العراقي أن يتعاون مع الجهات المسؤولة عن عملية بيع المزاد لامتناس السيولة المالية ولكن دون التدخل في التفاصيل.

الاستنتاجات :

1. انتهجت السياسة النقدية قبل عام 2003 نظام سعر الصرف الثابت بشكل رسمي والتحول بشكل تدريجي إلى نظام تعدد سعر الصرف الثابت **Fixed Multiple Regime** , وبما أن العراق يستورد مجمل سلعة الاستهلاكية من الخارج . فقد برزت الحاجة إلى العملات الأجنبية لتغطية تلك الاستيرادات وانعكس ذلك على ظهور سوق صرف موازية برز فيها النشاط المضاربي الذي خلق فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي والموازي عجزت بسببه السياسة النقدية عن تبنى نظام صرف جديد قادر على تخفيض حجم الفجوة.

2. بعد عام 2003 حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته , وأصبح بمنأى عن الضغوط التوسعية للسياسة المالية , ولم يعد مصدرًا لتمويل العجز في الموازنة العامة , بل يعمل بالتنسيق معها , وقد ازدادت قوة الشراكة بينهما عن طريق مزاد العملة الذي توفر فيه السلطة المالية العملة الأجنبية (الدولار) ويقوم البنك المركزي بتزويدها بالدينار العراقي وهو ما ساهم في السيطرة على الكتلة النقدية وتخفيض نسبة العملة في التداول فضلاً عن استقرار سعر الصرف.

3. أصبحت آثار السياسة النقدية تتعمق بشكل إيجابي بعد عام 2003 عن طريق محاولة السياسة النقدية الاهتمام بالاستقرار السعري عن طريق التحكم بمزاد العملة مستفيدة من تنامي الاحتياطات النقدية الأجنبية والإدارة المستقلة للبنك المركزي , وانعكس ذلك على انخفاض مستويات التضخم بشكل كبير من (33.6%) خلال عام 2003 إلى (2.4%) في عام 2013.
4. تمكنت السلطة النقدية بعد عام 2003 من توحيد معدلات سعر الصرف عن طريق إشباع حاجة السوق من العملة الأجنبية , وقد ركزت على استقرار سعر الصرف وهو أمر ينسجم مع ريعية الاقتصاد العراقي وطبيعة تدفق العملات الأجنبية الناجمة عن تصدير النفط , ولأجل نجاح سعر الصرف كمثبت أسمى وصمام تحديد مستويات الكتلة النقدية ونقل الأثر إلى القطاع الحقيقي لجأت السلطات النقدية إلى أسلوب مزاد العملة الأجنبية , الذي نجح في ضبط إيقاع الاقتصاد من خلال رفع قيمة الدينار العراقي .

التوصيات :

1. يجب المحافظة على استقلالية البنك المركزي العراقي وعدم المساس بها أو التأثير عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة , وأن يستعين البنك المركزي العراقي بالخبرات العلمية والأكاديمية في رسم سياسته النقدية بما يتلاءم و طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي.
2. نتيجة لانخفاض الإيرادات التي يحصل عليها العراق من تصديره لكميات من النفط والتي أصبحت لا تغطي حجم الطلب على العملات الأجنبية (الدولار) فعلى البنك المركزي العراقي أن يستعمل سيناريو جديد لا يتخلى فيه عن سياسة المزاد , وفي الوقت نفسه يوفر العملات الأجنبية بالقدر الذي لا يؤدي إلى انخفاض كبير في سعر صرف الدينار العراقي .
3. أن يتخذ البنك المركزي العراقي والجهات الساندة له مجموعة من الإجراءات الصارمة والعقوبات على كل من يحاول أن يستغل سياسة المزاد لتحقيق مكاسباً غير مشروعة كتهديب العملة الأجنبية إلى الخارج مستغلاً الدولار الرخيص الذي يوفره البنك المركزي العراقي أو عمليات تبييض الأموال التي تستغلها بعض الجهات الفاسدة عن طريق مزاد العملة.
4. إعادة العمل بنظام التحويل الخارجي للعملات الأجنبية وفق ضوابط وتعليمات يصدرها البنك المركزي العراقي للتخفيف من حدة الاستنزاف في العملات الأجنبية الخارجة من البلاد خصوصاً وأن البنك المركزي يضطر الى تغطية الطلب على الدولار من الاحتياطي النقدي في حالة عجز الإيرادات النفطية عن تغطية الطلب المتزايد على الدولار.

الهوامش والمراجع

1. ثريا الخزرجي , السياسة النقدية بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , جامعة بغداد , العدد (23) , 2010 .
2. وليد عيدي عبد النبي , مزاد العملة الأجنبية ودوره في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي , المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان , البنك المركزي العراقي , 2010.
3. فلاح حسن كريم , دور السياسة لنقدية في استقرار سعر الصرف في العراق (دراسة قياسية للمدة 1980-2008) , رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2010.
4. سعد عبد الكريم حماد فرحان , صبحي عبد الغفور جروان , الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي وأثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة (2003 – 2011) , مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة تكريت , المجلد (10) , العدد (30) , 2013.

5. البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي , 2004.
6. البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي , 2013.
7. Ali Merza , Foreign Exchange Auction , International Reserves ,and Central Bank Independence of Iraq , 2013 , Search is available on the website :<http://iraqieconomists.net>
7. محمود محمد داغر , السياسة النقدية في العراق : من التبعية إلى الاستغلال غير الفعال , بحوث اقتصادية عربية , العدد (65) , 2014 .
8. سهام حسين البصام , سميرة فوزي شهاب الشريدة , مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار الصرف في أعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية دراسة تحليلية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (36) , 2013.
9. وليد خدوري , تدهور أسعار النفط : نزاع حول الحصص في السوق , شبكة الاقتصاديين العراقيين , بحث متاح على الموقع التالي: <http://iraqieconomists.net>
10. البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي , 2008.
11. جوني ويست , الفرصة الأخيرة للعراق : الحد من مخاطر الدول النفطية , شبكة الاقتصاديين العراقيين , 2011 , بحث متاح على الموقع التالي : <http://iraqieconomists.net>.
12. تقرير لجنة الاقتصاد والاستثمار حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق لعام 2015 , 7 كانون الثاني , 2015.
13. علي محسن اسماعيل , الاحتياطات الدولية ونافاذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي , ورقة عمل , تشرين الأول , 2015 .